عبدالرقيب فتح - نائب وزير الادارة المحلية لـ"الثورة" :

اللامركزية وحدها لن تحل مشاكلنا .. ما لم يوجد حكم رشيد وقانون عدالة انتقالية

بعض المحافظين لا يمتلكون الكفاءة ومدراء مديريات يمارسون دون شيخ القبيلة

< يبدو نائب وزير الادارة المحلية الاستاذ عبدالرقيب فتح خبيراً في أنظمة الحكم متخصصاً في قضايا اللامركزية حيث يضعنا في هذا الحوار حول العديد من القضايا التي يمكن أن يكون عليه شكل الدولة القادم المتجه نحو اللامركزية.. وملماً بتفاصيل مهام وزارة الادارة المحلية المستقبلية في ضوء أيٍّ من الأشكال المتوقعة للدولة انطلاقاً من مسؤولية كبيرة تتطلبها طبيعة مهام الوزارة -التفاصيل تقرؤونها في هذا الحوار..

حوار/سعيد الجعفري

< بداية هل لك أن تضعنا أمام واقع وزارة الإدارة المحلية؟

- وما الذي انجزتموه خلال عام من وجودكم في هرم الوزارة؟

وزارة الإدارة المحلية تعد من أهم الوزارات بل يمكن اعتبارها من الوزارات السيادية كونها تشرف بصورة مباشرة على الحكم المحلي والإدارة المحلية بشكل عام لكن للأسف الشديد في المرحلة السابقة لم يكن ينظر إليها كوزارة هامة بالرغم من دورها الكبير في تعزيز اللامركزية وظل دورها الحقيقي غائباً يقتصر على أداء مهام شكلية نظرا لأن النظام السابق لم يكن أساسا يؤمن إيمانا حقيقيا باللامركزية.

ولو رجعنا إلى قانون السلطة المحلية نجد أن هذا القانون فيه الكثير من الإيجابيات إلا أننا نجد أن التطبيقات كانت تتم خارج هذا القانون إلى جانب أن دور الوزارة ظل دورا موسميا وابتعد عن مهام الوزارة الحقيقية حتى أن كثيراً من الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة كانت توكل إليهم مهام رئيسية أخرى كنائب رئيس وزراء لذلك كان يقتضي منهم ذلك التواجد في مجلس الوزراء وليس في ديوان وزارة الإدارة المحلية التي بقت في الهامش وهذا أدى إلى كثير من الاختلالات في هيكل الوزارة، ناهيك عن أن النظام السابق كان يستخدم الوزارة للحشد والتحشيد وهذه هي المهمة الرئيسية لها وعندما كان يريد أن يثبت أن لديه جماهير كان يسخر الكثير من الأموال لوزارة الإدارة المحلية والمديريات من أجل الحشد في المهرجانات والفعاليات التي يقيمها وأثناء الانتخابات على وجه الخصوص.

لذا منذ تولي الأخ الوزير علي محمد اليزيدي مهام الوزارة اتجه إلى إيجاد إصلاحات إدارية وهيكلية تعيد الاعتبار للوزارة ومهامها التي حددها القانون وقام الأخ الوزير بخطوة هامة في هذا الاتجاه حيث تم التوقيع على ميثاق شرف وقع عليه وكلاء الوزارة ومساعدوهم من أجل العمل على إجراء إصلاحات إدارية وهيكلية للوزارة وعدم الدفاع أو الوقوف مع أي فاسد والعمل بروح الفريق الواحد وفقا للقواعد الإدارية والقانونية المعروفة.

هيكل جديد

< وقد جئنا إلى وزارة الإدارة المحلية بتطلعات وطموحات كبيرة وإرادة قوية من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة للارتقاء بواقع أداء الوزارة ،مع إدراكنا العميق بأننا قبلنا هذا التحدي وتحمل المسؤولية التي أوصلتنا إليها الثورة الشبابية الشعبية والتي تستهدف إحداث التغيير الشامل على المستوى العام يمكن لوزارة الإدارة المحلية أن تكون أحد مرتكزات وأدوات ذلك التغيير.

واليوم بعد أن مرت سنة على قدومنا لهذه التي ظلت مهمشة فترة طويلة فإننا اليوم قد لا نكون راضين عما تم تحقيقه خلال عام لأن طموحاتنا أكبر وما نسعى لتحقيقه الكثير والفترة التي مرت ليست بالكافية أمام كم هائل من الأولويات التي نريد تحقيقها وأول خطوة قمنا بها هي التوجه نحو إصلاح هيكل الوزارة، فالهيكل الحالي لا يجعل الوزارة قادرة على أداء دورها الحقيقي ولذا فإننا حرصنا على الانطلاق من هذا الحوار.

وقد قمنا بإعداد هيكل يتلاءم مع طبيعة المهام المناطة بوزارة الإدارة المحلية من خلال لجنة شكلت لهذا الغرض وهذا الهيكل مطروح اليوم أمام الأخ رئيس الجمهورية للتوقيع على لائحته بعد أن وافق عليها مجلس الوزارة، ونحن على ثقة بأن الأخ رئيس الجمهورية يولي قضية الإدارة المحلية جل اهتمامه لما تشكله من قضية جوهرية لارتباطها المباشر بالمواطنين وقد اعتمدنا في هذا الهيكل على شيئين رئيسيين:

أولا: الضوابط الإدارية والعلمية في اعتماد الهيكل، وثانيا اعتمدنا في الهيكل الجديد دور الوزارة في المرحلة المستقبلية بحيث يتضمن الهيكل الجديد مهام الوزارة في المرحلة الانتقالية والتي ستكون مطلوبة بعد إقرار نوع اللامركزية التي نريدها، وكذا في موضوع التشريعات التي تعزز اللامركزية، ولقد أخذنا أثناء إعداد الهيكل الجديد للوزارة الكثير من الاعتبارات التي تنسجم مع طبيعة دور الوزارة واستحدثنا قطاعا جديداً متخصصاً في مجال التشريعات والتعديلات وأيضا في مجال اللامركزية.

ومن خلال لائحة الوزارة وهيكلها الجديد ستنطلق الوزارة نحو الأمام بأداء أكثر فعالية وتأثيراً، وسنبدأ من خلال ذلك بأسس إدارية حقيقية وسيتم تشكيل إدارات واقعية فاعلة تمارس مهام إشرافية وإدارية وتدعم المحليات بصورة رئيسية وسيكون لها دور قادم حيوي.

وكما تعرف فإن وزارة الإدارة المحلية في أنظمة اللامركزية ربما أنها من الوزارات الوحيدة التي ينص على بقائها دستوريا فهي تتحمل أعباء المرحلة الانتقالية من المركزية إلى اللامركزية وفقا لطبيعة مهمة وزارة الإدارة المحلية كونها معنية بهذا الشأن، وهذا الأمر موجود ومتعارف عليه ومثبت في الكثير من دساتير الدول اللافيدرالية وإزاء التحول الذي يتجه إليه شكل الدولة في بلادنا نحن في وزارة الإدارة المحلية نعد أنفسنا كي نكون عند مستوى وأهمية هذا الانتقال الذي تتجه إليه بلادنا والمحدد بدولة مدنية حديثة تقوم على أساس اللامركزية بمتطلباتها السياسية والإدارية والمالية.

الحوار.. وحسم شكل الدولة

< ما هو تصورك لشكل الدولة القادمة على ضوء ما يمكن أن يخرج به مؤتمر الحوار باعتبار وزارتكم معنية بالحكم المحلي؟

- دعني أوضح لك في البداية نقطة رئيسية قد تكون غائبة لدى الكثيرين حول قضية اللا مركزية، هناك 28 دولة تطبق الفيدرالية أو اللا مركزية وهذه الدول لكل دولة منها نموذج خاص بها ولا يوجد نموذج واحد مطبق يمكن أن ينفع لكل الدول وعلماء الفيدرالية وكل من يكتب في الفيدرالية يقولون: أن على الدولة التي حدثت فيها نزاعات أو ترغب في التحول من المركزية إلى اللا مركزية أن تختار نموذجها الخاص الذي يساعدها على إنتاج تنمية تحل مشاكلها، إذن فإن اليمنيين ليسوا ملزمين بأي نموذج موجود في العالم وعليهم أن يتحاوروا لتحديد شكل للا مركزية المناسب بحيث تنتهي الصراعات وتمنع العودة إلى الماضي بكل سلبياته، طبعا نظام اللا مركزية هو من أفضل النظم ولكن له متطلبات مالية وإدارية كبيرة ومطالب متعددة سواء على مستوى التشريع أو على مستوى التنظيم أو على المستويات الإدارية بصورة عامة ولذلك لا يعتقد المواطنون أن اليمن سيتحول بين يوم وليلة من المركزية إلى اللا مركزية، وهناك في كل أنظمة العالم التي يحدث فيها الانتقال إلى شكل جديد للدولة مرحلة انتقالية تقوم من خلالها وزارة الإدارة المحلية أو حسب ما يجرى تسميتها في كثير من الدساتير »وزارة الحكم المحلي« بعملية الإشراف على الانتقال من المركزية إلى اللا مركزية، وأنا مؤمن بأن اللا مركزية هي الحل لكثير من مشاكلنا وهي التي ستعزز اشتراك الناس في صناعة القرار وهي التي ستحفز الطاقات لإنتاج تنمية حقيقية. وهناك نماذج متعارف عليها في العالم وأهم النماذج هو أن تكون هناك لا مركزية بمستويين مستوى مركزي تسمى الحكومة الفيدرالية أو الحكومة الاتحادية وهي حكومات على مستوى الأقاليم، هذا النموذج الأقل تكلفة والذي اعتقد أنه الأنسب في نظري ويمكن أن يحل الكثير من المشاكل التي نعاني منها كما أنه يجب علينا أن ننبه أن اللا مركزية وحدها قد لا تحل مشاكلنا نحن نريد لا مركزية وفي المقابل نريد قانون عدالة انتقالية حقيقي يغلق ملفات النزاعات ويوجد نوعاً من المصالحة على مستوى فئات المجتمع اليمني، لذلك هناك الكثير من القضايا الهامة التي يجب أن ترافق عملية الانتقال إلى اللا مركزية أهمها الحكم الرشيد والفصل بين السلطات وقانون العدالة الانتقالية. وعلينا أن لا نخشى من عدد السنوات فكلما رجعنا إلى الماضي أكثر ولما حدثت فيه من نزاعات كلما استطعنا صناعة مستقبل خال من النزاعات، وعلى سبيل المثال أصدرت المملكة المغربية قانون عدالة انتقالية عادت فيه إلى أربعين سنة ماضية وهذا الأمر أعطى نموذجاً جيداً لمسألة تطبيق العدالة الانتقالية والتغلب على الكثير من المشاكل التي كان من الممكن أن تواجهها في المستقبل، وبالتالي الذين يخافون الآن من العودة إلى الماضي عند تطبيقنا للعدالة الانتقالية وأن ذلك سوف يواجه الكثير من التكاليف عليهم أن يدركوا أن قضية العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتحقيق المصالحة الاجتماعية وإزالة آثار النزاعات والمظالم وتعويض المتضررين التعويض العادل، كل هذا لا يقدر بثمن.

في اليمن إذا سخرت من أجل قانون عدالة انتقالية يتطابق مع المعايير الدولية المتعارف عليها فإن أغلب التكاليف سيتم الحصول عليها دوليا، وذلك الشيء المكمل والهام لموضوع اللامركزية أو الفيدرالية هو أهمية وجود قانون عدالة انتقالية يغلق كثيراً من الملفات ويحاسب من ارتكبوا الكثير من الجرائم ويصلح مؤسسات الدولة سواء الأمنية أو القضائية التي تسببت بإيجاد هذه المظالم بما يمكن من عدم حدوثها مستقبلا.

أنجزنا إصلاحات حقيقية.. والهيكل الملمح الأبرز

< كيف تنظرون إلى قرارات الرئيس لهيكلة الجيش وتوحيد قادته؟؟

- قرارات رئيس الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي خطوة شجاعة وفي الاتجاه الصحيح لإعادة الاعتبار للجيش اليمني وبنائه على أسس وطنية تقوم على الولاء لله والوطن والثورة.

ونطالب من الأخ الرئيس بوضع الأسس الإدارية والقانونية لإيجاد عقلية وطنية لهذا الجيش تنهي إلى الأبد الولاءات المناطقية والمذهبية والطائفية لهذا الجيش.

وبصورة عامة فإن هذه القرارات أكدت أن الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي يمتلك رؤية استراتيجية سوف نؤسس من خلالها لبناء يمن حديث تسوده العدالة والمساواة.

ومن خلال صحيفة الثورة أقول للأخ الرئيس أن هيكلة وزارة الإدارة المحلية تمثل خطوة بل مقدمة لوضع مداميك الأسس الإدارية للا مركزية كونها ترتبط بـ 333مديرية و 21محافظة يرتبط أداؤها بالمواطن ومتطلباته اليومية.

كما أدعو جميع المحافظين ومدراء المديريات لدعم توجهات الوزارة الهادفة إلى إعادة الاعتبار لوزاراتهم. وأحب أن أؤكد هنا أننا لا نستهدف محافظا أو مدير مديرية على أسس حزبية أو غيرها ولكن هدفنا إيجاد إطار يساعد على قيام تنمية في المحليات تنهي القهر والظلم الذي يعانيه المواطن في كل ربوع اليمن الموحد المنتصر بإذن الله.

لا تخيفنا التسميات

< وماذا عن الحوار القائم الآن وهل أنتم متفائلون بنجاحه؟

- يمكنني القول أن على اليمنيين أن يتحاوروا وأنه ليس أمامهم طريق آخر غير الحوار والنجاح في هذا الحوار لأن فشل الحوار القائم كارثة حقيقية للشعب اليمني الذي ينتظر منهم الكثير ويعلق عليهم الآمال العريضة، فالجميع يرقب خطواتهم وعيون العالم أجمع بانتظار أن يخرجوا بنموذج ناجح بحيث يمكن تعميم تجربة النجاح في اليمن في أماكن أخرى تعاني من النزاعات، باعتقادي أن أمام اليمنيين فرصة تاريخية فارقة في تاريخ اليمن المعاصر لكي